	الصفحة
ـ الاهداء	
ـ المقدمة	٣
	٥

الباب التمهيدي

مراحل تطور الضبط الاداري والتعرف به

٧	
ـ **الفصل الاول** : نشأة فكرة الضبط وتطورها	٩
ـ **الفصل الثاني** : تحديد مفهوم الضبط الاداري	١٩
ـ طبيعة العلاقة بين الادارة والحكومة	٢٣
ـ **أولا** : التمييز بين الادارة والحكم على المستوى السياسي	٢٤
ـ موقف الماركسية	٢٤
ـ موقف التكنوقراطية	٢٥
ـ موقف الديكتاتورية والفاشية	٢٦
ـ **ثانيا** : التمييز بين الادارة والحكم في الفقه القانوني	٢٧
ـ المنكرون لقيام ازدواج في الوظائف	٢٨
ـ الاتجاه الذي يفرق بين الحكومة والادارة	٢٩
ـ رأينا في طبيعة العلاقة بين الحكم والادارة	٣٦
ـ **ثالثا** : تعريفنا للضبط الاداري	٣٧
ـ **رابعا** : الضبط الاداري العام والضبط الاداري الخاص	٤٠
ـ **الفصل الثالث** : تمييز الضبط عما يشكل به من أنظمة أخرى	٤٥
ـ **المبحث الاول** : تمييز الضبط الاداري عن المرفق العام	٤٥
ـ **المبحث الثاني** : تمييز الضبط الاداري عن الضبط القضائي	٤٨
ـ **المبحث الثالث** : تمييز الضبط الاداري عن النظام الجنائي	٥٠
ـ **الفصل الرابع** : هدف الضبط الاداري (الحفاظ على النظام العام)	٥١

Scanned by CamScanner

- **المبحث الاول :** تعريف النظام العام ٥٢
- **المبحث الثاني :** خصائص النظام العام ٥٤
- النظام العام مفهوم متطور ٥٥
- النظام العام ليس من صنع المشرع وحده ٥٥
- النظام العام يعبر عن الارادة الامرة في النظام القانوني ٥٦
- فكرة النظام العام تنتمي الى التفسير القضائي ٥٧
- النظام العام بطبيعته فكرة سياسية واجتماعية ٥٧
- **المبحث الثالث :** طبيعة النظام العام ٥٧
- **اولا :** صفة العموم ٥٨
- **ثانيا :** الطبيعة المادية للنظام العام ٥٨
- موقف الفقه ٥٩
- موقف القضاء ٦١
- **المبحث الرابع :** عناصر النظام العام التقليدية ٦٣
- الامن العام ٦٣
- الصحة العامة ٦٣
- السكينة العامة ٦٣

الباب الاول

الاساس القانوني لسلطة الضبط الاداري ووسائل ممارستها وهيئاتها وحدودها في العراق ٦٥

- **الفصل الاول :** الاساس القانوني لسلطة الضبط الاداري ووسائل ممارستها ٦٨
- **المبحث الاول :** الاساس القانوني لسلطة الضبط الاداري ٦٩
- **المطلب الاول :** أساليب الدستور في تنظيم الحرية ٧١
- **المطلب الثاني :** المجال المحجوز للقانون بناء على النصوص الدستورية ٧٥
- **المطلب الثالث :** المجال المحجوز للانظمة بناء على النصوص الدستورية ٧٧
- **المبحث الثاني :** وسائل الضبط الاداري ٧٨
- **المطلب الاول :** الانظمة ٧٨
- أنظمة الضبط الاداري ٨٠
- هل تقابل التعليمات والبيانات أنظمة الضبط ٨١

Scanned by CamScanner

الصفحة

- **المطلب الثاني** : القرارات الادارية الفردية
  - التمييز بين القرارين التنظيمي والفردي ٨٣
  - مشروعية القرار الفردي ٨٣
  - القرارات الفردية في العراق ٨٥
- **المطلب الثالث** : التنفيذ المباشر (الجبري) ٨٧
  - أمثلة على التنفيذ الجبري ٨٩
  - حالات استعمال القوة عند اللجوء الى التنفيذ الجبري ٩٠
  - أمثلة على التنفيذ الجبري في العراق ٩١
- **المطلب الرابع** : الجزاء الاداري ٩٥

- **الفصل الثاني** : هيئات الضبط الاداري وحدودها في العراق ٩٦

- **المبحث الاول** : هيئات الضبط الاداري ٩٩
  - **أولا** : مجلس قيادة لثورة ٩٩
  - **ثانيا** : رئيس الجمهورية ١٠٣
  - **ثالثا** : وزير الداخلية ١٠٤
  - **رابعا** : وزير الصحة ١٠٥
  - **خامسا** : المحافظ ١٠٧
    - ١ ـ سلطات الضبط الاداري بموجب قانون المحافظات ١٠٧
      - ـ أمر القبض والتوقيف ١٠٨
      - ـ تحديد اقامة الاشخاص ١٠٨
      - ـ استخدام قوات الشرطة ١١٠
      - ـ استخدام قوات الجيش ١١١
    - ٢ ـ سلطات الضبط الاداري للمحافظ بموجب القوانين والانظمة الاخرى ١١٢
  - **سادسا** : القائمقام ١١٣
  - **سابعا** : مدير الناحية ١١٣
  - **ثامنا** : سلطات الضبط الاداري لمجلس الادارة المحلية بقانون المحافظات ١١٣
    - ١ ـ الشؤون الصحية ١١٤
    - ٢ ـ العمل والشؤون الاجتماعية ١١٥
    - ٣ ـ شؤون الثقافة ١١٦
    - ٤ ـ اختصاص عام ١١٦

Scanned by CamScanner

الصفحة

- **تاسعا :** سلطات الضبط الاداري لمجلس أمانة العاصمة في قانون ادارة البلديات ١١٧
- **عاشرا :** هيئة الشرطة ١١٨
١ ـ سلطات واختصاصات هيئة الشرطة : ١٢٠
ـ الضبط الاداري ١٢١
ـ الضبط القضائي ١٢١
ـ الضبط الاجتماعي ١٢٢
٢ ـ سلطات الضبط الاداري لهيئة الشرطة ١٢٢
- **المبحث الثاني :** حدود الضبط الاداري ١٢٤
ـ حدود مصدرها النظام العام ١٢٦
ـ حدود مصدرها الحرية ١٢٦
ـ أنواع الرقابة : ١٢٧
ـ رقابة السلطة التشريعية ١٢٧
ـ الرقابة الادارية ١٢٨
ـ الرقابة القضائية ١٢٩
ـ جهة الرقابة القضائية ١٣١
ـ القرارات الخاضعة للرقابة ١٣٥
ـ مدى الرقابة من حيث الشرعية ١٣٦
ـ العيب الشكلي ١٣٦
ـ عيب الاختصاص ١٣٦
ـ عيب الموضوع (المحل) ١٣٧
ـ عيب الهدف (الغرض) ١٣٨
ـ عيب السبب ١٣٩

الباب الثاني

صورة الضبط الاداري وتطبيقاتها في العرق ١٤٣
- **تمهيد :** شكل الضبط الاداري (التنظيم والتقييد) ١٤٥
ـ مناقشة بيان وزارة الداخلية حول منع التبرج ١٥٥
- **الفصل الاول :** صور الضبط الاداري وتطبيقاتها في العراق في الظروف العادية ١٥٩

Scanned by CamScanner

	الصفحة
– **المبحث الاول :** صور الضبط الاداري	١٥٩
– **أولا :** الحظر :	١٥٩
– الحظر المطلق	١٦٠
– الحظر الجزئي	١٦١
– **ثانيا :** الاجازة :	١٦١
– **ثالثا :** الاخطار :	١٦٣
– **رابعا :** عدم التدخل مقدما في النشاط الفردي	١٦٤
–تمييز الاجازة عما يشتبه بها	١٦٦
– التسامح الاداري	١٦٦
– الاذن المادي	١٦٦
– التصريح	١٦٦
– الاذن الصادر عن المشرع أو احدى الهيئات الادارية لهيئة عامة	١٦٦
– تبرير الاخذ بنظام الاجازة	١٦٧
– **المبحث الثاني :** الضبط الاداري بشأن حق لملكية وحق التنقل وحرية العمل	١٦٨
– **المطلب الاول :** الضبط الاداري بشأن حق الملكية	١٦٨
– اجازة البناء	١٦٩
– اجازة حيازة وحمل السلاح	١٧١
– اجازة التصرف بالمواد القابلة للانفجار	١٧٥
– **المطلب الثاني :** الضبط الاداري بشأن حرية التنقل	١٧٧
– الاذن بخروج المواطن من القطر والعودة اليه	١٧٨
– الاذن بدخول الاجنبي الى القطر والاقامة فيه والخروج منه	١٨٣
– اجازة السوق	١٨٧
– **المطلب الثالث :** الضبط الاداري بشأن حرية العمل	١٨٩
أولا : اجازة ممارسة مهن تتطلب مؤهل علمي	١٩٠
– اجازة ممارسة الطب	١٩٠
– اجازة ممارسة المحاماة	١٩٢
– اجازة ممارسة الهندسة	١٩٢
– اجازة ممارسة الصيدلة	١٩٣
ثانيا : اجازة المحلات العامة	١٩٤
ثالثا : اجازة الملهى	١٩٥

Scanned by CamScanner

الصفحة

رابعا : اجازة الفرق التمثيلية والفنية ١٩٦
خامسا : اجازة بيع المشروبات الروحية ١٩٨
- المبحث الثالث : الضبط الاداري بشأن حرية الفكر ١٩٩
- المطلب الاول : الضبط الاداري بشأن حرية التعبير عن الرأي ١٩٩
- في المفهوم الديمقراطي ١٩٩
- في النظام السوفياتي ٢٠٠
- في التشريع العراقي ٢٠٢
- أولا : الضبط الاداري بشأن حرية النشر ٢٠٣
- قواعده في أوربا الغربية والاتحاد السوفياتي ٢٠٤
- الرقابة على الصحف في أوربا ٢٠٤
- نماذج عليها ٢٠٥
- الصحافة من وجهة النظر السوفيتية ٢٠٦
- سلطة الضبط الاداري بمقتضى قانون المطبوعات وقانون المطابع في العراق ٢٠٧
- اجازة المطبوع ٢٠٧
- القيود الواردة على النشر ٢٠٨
- سلطات هيئة الضبط الاداري على المطبوعات ٢١٠
- المطابع ٢١١
- الرقابة الادارية على المطابع ٢١١
ثانيا : الضبط الاداري بشأن الاضراب ٢١٢
- المطلب الثاني : الضبط الاداري بشأن حق التنظيم السياسي والاجتماعي ٢١٣
أولا : سلطة الضبط الاداري بمقتضى قانون الجمعيات ٢١٥
- تأسيس الجمعية وشروط العضوية ٢١٦
- الرقابة الادارية على الجمعية ٢٢٠
- الاحزاب ٢٢٣
ثانيا : سلطة الضبط الاداري بمقتضى قانون الاجتماعات والمظاهرات ٢٢٣
- الفصل الثاني : الضبط الاداري في الظروف الاستثنائية ٢٢٧
- المبحث الاول : التشريعات الاستثنائية ٢٢٩
المطلب الاول : أنظمة التشريعات الاستثنائية ٢٢٩
- نظام التشريع السابق للطوارىء ٢٢٩
- نظام التشريع المعاصر للطوارىء ٢٣٠

Scanned by CamScanner

الصفحة

- نظام التشريع المختلط ٢٣١
- **المطلب الثاني :** التشريعات الاستثنائية في العراق ٢٣١
أولا : التشريعات الاستثنائية السابقة :
حالة الطوارىء والاحكام العرفية : ٢٣١
- مرسوم الادارة العرفية لسنة ١٩٣٥ ٢٣٣
- مرسوم الطوارىء لسنة ١٩٥٦ ٢٣٧
ثانيا : التشريعات الاستثنائية الحالية ٢٣٩
ثالثا : ملاحظاتنا على التشريعات الاستثنائية ٢٣٩
- **المبحث الثاني :** سلطات الضبط الاداري بمقتضى التشريعات الاستثنائية ٢٤٢
- **المطلب الاول :** سلطات الضبط الاداري بمقتضى قانون السلامة الوطنية ٢٤٢
- **أولا :** حالة الطوارىء ٢٤٢
١ - خصائص حالة لطوارىء ٢٤٢
أ - نظام حالة الطوارىء نظام استثنائي ٢٤٢
ب - نظام حالة الطوارىء جوازي ٢٤٤
جـ - نظام حالة الطوارىء نظام غير عسكري ٢٤٤
د - نظام حالة الطوارىء يقوم على مبدأ التشريع المختلط ٢٤٥
٢ - اعلان حالة الطوارىء ٢٤٦
أ - شروط اعلان حالة الطوارىء ٢٤٧
ب - السلطة المختصة في اعلان حالة الطوارىء ٢٤٨
٣ - آثار حالة الطوارىء ٢٤٩
- **ثانيا :** سلطات الضبط الاداري في حالة الطوارىء ٢٥٠
- سلطات رئيس الجمهورية ٢٥٠
- سلطات وزير الدفاع ٢٥٥
- محكمة أمن الدولة في قانون السلامة الوطنية ٢٥٥
- محكمة تمييز أمن الدولة ٢٥٦
- سلطات رئيس الجمهورية القضائية ٢٥٦
- **المطلب الثاني :** سلطات الضبط الاداري بمقتضى قانون التعبئة ٢٥٧
- **أولا :** الاجراءات المترتبة على اعلان حالة التعبئة ٢٥٧
- **ثانيا :** سلطات الضبط الاداري في حالة التعبئة ٢٥٨
- سلطات وزير الدفاع ٢٥٨
- سلطات وزير الداخلية ٢٥٩

Scanned by CamScanner

- المطلب الثالث : سلطات الضبط الإداري بمقتضى قانون الدفاع المدني ٢٥٩
- أولا : سلطات وزير الداخلية ٢٦٠
- ثانيا : سلطات وزير الدفاع ٢٦٢
- ثالثا : سلطات الوالي الاقليمي ٢٦٣
- رابعا : سلطات مدير الدفاع المدني العام ٢٦٣
- خامسا : سلطات الهيئات العامين ورؤساء المؤسسات والمصالح ٢٦٤
- المطلب الرابع : سلطات الضبط الإداري بمقتضى قانون الاستعانة الاضطرارية ٢٦٥

خاتمـــة ٢٦٧

- المراجع ٢٧٧
  - أولا : المراجع العربية
  - كتب ورسائل ٢٧٩
  - مقالات وبحوث ٢٨٤
  - دساتير وقوانين وأنظمة وتعليمات وبيانات وقرارات وأوامر ٢٨٦
  - ثانيا : المراجع الانكليزية ٢٩١
- كلمة شكر ٢٩٣
- تصويبات ٢٩٥

Scanned by CamScanner